



في هذا العدد

عتبة الفقر!

هل اقترب الشعب اللبناني من واقع الفقر؟ هل بدأت الموارد المالية تشح؟ هل نضبت الحاجات والسلع الضرورية للمواطن التي تؤمن له اكتفاء ذاتيا، وتسمح له بالتمتع بمستوى مقبول من الحياة والرفاهية، وإبعاد شبح المجاعة عنه وعن افراد أسرته؟....

اسئلة كثيرة يطرحها كل مواطن يخشى على عائلته، في وقت يجهد من اجل ضمان استمرار عيشها من دون حسنة او منة من احد.

هي اسئلة ممزوجة بالخوف والقلق. خوف الناس من عدم القدرة على تأمين مستلزماتهم الاساسية فيتعرضون للمجاعة والعوز، وقلق على المستقبل نتيجة ما ستسببه الزلازل والانهيارات التي تضرب حاضره. ارتأت "الامن العام" ان تتناول في عددها الحالي موضوع الفقر في لبنان، بالرغم من ان كثيرين قد كتبوا عن الوضع المعيشي المزري وما وصلت اليه البلاد، وسبل معالجته. كما نُشرت دراسات وتحقيقات محلية ودولية تتحدث عن الوضع الاجتماعي المرير الذي يزرح تحته المواطن في لبنان، حتى انه لم تبق وسيلة اعلامية الا ونشرت او نقلت اراء المسؤولين في الداخل والخارج ومواقفهم من هذا الملف، وتناولته بكل تفاصيله مع ضيوفها وكتّابها. وكان الحل الذي اجمع عليه الجميع قد اختصر بكلمة واحدة هي ضرورة اجراء "الاصلاحات" البنوية المالية والادارية والقانونية.... لكن وبالاسف، لم يعمل احد حتى الان على اقرار هذه الاصلاحات بحسب الاصول ووضعها موضع التنفيذ، بل العكس فالجميع يساهم، عن دراية او عدم دراية، في اخذ البلد بسرعة الى الهاوية.

كلما تأخرت التسوية في لبنان، اقترب المجتمع اللبناني من عتبة الفقر. قبل تولى العماد ميشال عون رئاسة الجمهورية، كانت المعطيات تشير الى ان لبنان يجب ان يبقى في مرحلة انعاش سريري، فكانت الفوضى السياسية المنضبطة، واقتصاد مموه غير منتج نتيجة انعدام الرؤية في دعم القطاعات الانتاجية المختلفة وغيرها من مقومات الاستقرار الاجتماعي والمعيشي. ما بعد وصول العماد عون الى الرئاسة، دخلت الحسابات الخارجية مسار ترتيبات جديدة لاسباب كثيرة من ضمنها اعادة ترسيم المنطقة، الصراع على النفط والوصول الى التطبيع بين الدول العربية والعدو الاسرائيلي. بدأت التسريبات تؤكد ان لبنان سيدخل في مرحلة الموت السريري من دون انعاش. فبدأ انهياره، وصار الانزلاق القوي مرشحا لاحتمالات الانفجار الكبير، غير المعروف الشكل والنتائج. البداية المرعبة لهذا "الواقع - السيناريو" كانت بخسارة العملة الوطنية 80 في المئة من قيمتها، وفقدانها قدرتها الشرائية، بحيث لم تعد قيمتها تواكب الاسواق الغذائية والتجارية.

هذه المرحلة انعكست سريعا على نسبة البطالة، وتهاوى النمو الاقتصادي الهش، فتجاوز التضخم 180 في المئة و387 في المئة في المواد الغذائية. عمليا الامن الغذائي مهدد بالكامل. من حيث القدرة الشرائية يوجد قرابة المليون ونصف مليون فرد لا يستطيعون الا تأمين احتياجاتهم الملحة. وفي حال استمر ارتفاع سعر صرف الدولار، سيتحول الفقر النسبي الى الفقر المطلق. وهنا تبدأ مرحلة المجاعة الفعلية.

الفقر يقترب، والرفاهية المقنعة تودع من كان يتمتع بها. اما الطبقة الوسطى ففي انحدار سريع، وعندما تنهار هذه الطبقة ستنهار البيئة المجتمعية وبنية الدولة اذا وجدت. امام واقع كهذا، سنكون في خضم فوضى اجتماعية فيها السرقة والقتل والانتحار. اما عن الطبقة الفقيرة فحدّث ولا حرج، لأنها ستكون الخاسر الاكبر في لبنان.

الاضاءة على جوانب هذا الملف بكل تفاصيله وتبعاته، قد تساعد في تظهير الخطر الذي يحيط بلبنان وشعبه في السنوات القادمة. كما ستكون محفرا لكل مسؤول من اجل العمل على بلورة الافكار والحلول وطرحها حيث يجب، وفي مواقعها الرسمية الطبيعية، وذلك قبل ان يسقط الهيكل على رؤوس الجميع وحينها لن ينفع الندم.

"الامن العام"